

أسعار جنونية للمدافئ

التوربو بـ١,٥ مليون و«المجنونة» بـ٧٠ ألف ليرة

الإلاقية- عبيد سمير محمود

«رغم عدم توافر المحروقات بشكل كاف لتشغيل الصوبيا إلا أن منظرها لوحدہ يجلب الدفء إلى المنزل»، عبارة يجمع عليها معظم السوريين فيما يخص فصل الشتاء الذي بات يتطلب ميزانية كبيرة لدراء برودته القاسية في ظل عدم توافر وسائل التدفئة بشكل عام.

ويشكو مواطنون ارتفاع أسعار المدافئ بشكل كبير جداً مقارنة بالدخل الشهري، متسائلين عن سبب الارتفاع الجنوني لأسعار الصوبيات كما باقي المواد من دون أن تشهد أجورهم أية زيادة، وفق قولهم. وذكر أحد المواطنين أن الجهات التنويرية وراقبتهم على الأسواق غير مجدية في مسألة ضبط الأسعار والوعود الوزارية لحماية المستهلك التي يتم الحديث عنها، معتبراً أن التوربين يعمل على تثبيت الأسعار المرتفعة للتجار على حساب جيب المستهلك. وشروعا متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وجميعها لا لحمايته كما يدعون، وفق تعبيره.

وتسجل أسعار المدافئ في أسواق الإلاقية ليرة، أو أعلى من ١٥٠ ألف ليرة حتى ٥٠٠ ألف ليرة، كما تسجل أسعار مكونات المدافئ العمل التوربو - من الماركات المحلية المشهورة- ذات الحجم الكبير إلى مليون ونصف مليون ليرة، لتسجل زيادة بنسبة تصل إلى ١٥٠ بالمائة عن الموسم الماضي. على حين تبدأ أسعار مدافئ المازوت «العادية» من الحجم الصغير الملقبة بـ«المجنونة» من ٤٥ ألف ليرة حتى ٧٠ ألفاً، والمتوسطة من ٩٠ ألفاً حتى ٥٠٠ ألف ليرة، كما تسجل أسعار مكونات المدافئ العمل التوربو - من الماركات المحلية المشهورة- ذات الحجم الكبير إلى مليون



ليرة وما فوق والأسود ٥٥٠٠ ليرة وما فوق حسب النوع، و«الطاسة» بين ١٥ ألف ليرة حتى ٢٥ ألفاً، في حين كانت سابقاً لا تتجاوز الألف ليرة. وبالعقد إلى رئيس دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالإلاقية أحمد زاهر، أكد له «الوطن» أن العمل التوربو يتابعه الأسواق وعمليات البيع بما يخص المواد الموسمية ومنها

المستورد وهؤلاء يدورهم عليهم تقديم بيانات كلفة بالمواد المنتجة لديهم. وتابع القول: إن القانون يحدد هامش ربح لكل منهم، لتكون البيع وفق بيانات الكلفة، منوهاً بأن عدم وجود بيان كلفة يعرض المخالف للسجن ثلاث سنوات وغرامة ١٠ ملايين، إضافة لوجود إجراءات قانونية رادعة تقضي بحيازة فواتير والتزام بالسعر وكل مخالف تتم معاقبته بالقانون ومنهم من يبيع بسعر زائد يتم سوقيه موجوداً إلى القضاء المختص ومخالفات أخرى تستوجب دفع غرامات مالية منها غرامة عدم حيازة فواتير لدى بائع الحرق تصل حتى ١٠٠ ألف و١٥٠ ألفاً ببيع الجملة.

وشدد رئيس دائرة حماية المستهلك على ضرورة الإعلان عن السعر بشكل واضح ضمن المحال ليكون ظاهراً للمستهلك، لافتاً إلى أن أي شكوى تقدم للدائرة تتم معالجتها فوراً. وحول ارتفاع أسعار المدافئ، اعتبر زاهر أن غلاء مستلزمات الإنتاج والتصنيع وتكاليف الشحن والنقل جميعها عوامل تلعب دوراً في ارتفاع الأسعار بالسوق عموماً.

اقترح منح ترخيص مؤقت للمشاريع الصغيرة

دورات للشباب حول الزراعة والخياطة وصيانة الموبايلات

طرطوس- ربا أحمد

يقدم فرع هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بطرطوس خدمات مجانية للمشاريع في مجال التدريب والتسويق، وقد بلغ عدد المشاريع التي شارك بها في المعارض التي أقامتها الهيئة في المحافظات كلها ١٧٧ مشروعاً متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وجميع المجالات من ضمنها المشاريع المشاركة في معرض الباسل للإبداع والاختراع.

كما يقوم بتنفيذ دورات مجانية لعدد من أصحاب المشاريع في مجالات التسويق والمحاسبة وتحسين المشروع، إضافة إلى إعداد دراسات جدوى اقتصادية لعدد من المشاريع التي يرغب أصحابها في التمويل عن طريق مصارف خاصة، ومساعدة عدد من المشاريع الريفيه بالحصول على ترخيص مؤقت وإعفاء من الرسوم والضرائب لمدة عام عن طريق محافظة طرطوس وإعداد ٤٠ دراسة جدوى اقتصادية خاصة بمشاريع ذوي الإعاقة وإرسالها للمحافظة بناء على طلبها.

وذكرت مدير الفرع ورود سليمان له «الوطن» أنه تمت موافاة المحافظة بـ١٢ مشروعاً جديداً من المشاريع المسجلة لدى الفرع والتي يطلب أصحابها تقديم دعم مادي لتنفيذ مشاريعهم بناء على توجيهات من وزارة الإدارة المحلية، وتم اختيار ١٨ مشروعاً منها بانتظار تحديد الجهة التي ستساعدهم في التمويل من قبل وزارة الإدارة المحلية.

وأوضحت سليمان بخصوص الأولويات التي يجب أن تتوافر لإنتاج فكرة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أنه يجب أن يتم منح تسهيلات عند التراخيص كإعفاء ترخيص مؤقت لمدة سنتين بشكل مجاني بحيث يكون صاحب المشروع قادراً على تسويق منتجاته بأمان وبالتالي تحسين مشروعوه وقدرته على دفع تكاليف الترخيص الدائم وإعفاؤه من الرسوم والضرائب لأول ثلاث سنوات من عمر هذا المشروع.

وبالنسبة للمشاريع الصناعية يجب أن يتم تلحظ طبيعة كل محافظة على حدة في الشروط المطلوبة لترخيص أي منشأة صناعية فمثلاً لا يمكن أن يعمل مشروع صناعي في طرطوس معاملة مشروع صناعي في حلب أو دمشق والإكثار من المعارض المجانية التي تدعم المشاريع تسويقياً إضافة إلى فتح أسواق دائمة للمشاريع المتنامية الصغر في مراكز المدن وخاصة للمشاريع التي في الأرياف البعيدة.

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وفي تنمية المناطق المحلية مكان إقامة الحاضنة. وبرنامج المعارض والأنشطة الترويجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتتمكن المشروعات من المشاركة بالمعارض الداخلية والخارجية ومعرفة متطلباتها، وتسهيل تسويق منتجاتها.

وعن المشاكل والصعوبات التي تعترض عمل فرع هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بطرطوس أشارت سليمان إلى أن أبرز الصعوبات هي عدم وجود جهة تمويلية مرتبطة بالهيئة لتقديم القروض الميسرة لأصحاب المشاريع، وصعوبة تأمين الضمانات التي تتطلبها المصارف وارتفاع نسبة مساهمة المستفيد من إجمالي المساهمة ذاتية لا تقل عن ٥٠ بالمائة من إجمالي تكلفة المشروع، وهذا ما لا يقدر على تأمينه معظم رواد الأعمال إلى جانب ضعف ثقافة العمل لدى أغلب الشرائح حيث مازال الكثير يرغب في وظيفة قطاع عام ويخاف

وذلك مشكله تعدد الجهات التي تعمل في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم التنسيق بينها. وبخصوص أبرز ما قام به الفرع خلال العام الحالي بينت سليمان أن عدد الدورات التدريبية المنفذة حتى تاريخه بلغ ٤٢ دورة وبلغ عدد المتسقين منها ٦٣٠ خريجاً منهم طالبو عمل ورواد عمل وأصحاب مشاريع حيث شملت هذه الدورات اختصاصات متعددة (محاسبة - ICDL - سكرتاريا تنفيذية- زراعة قطر-تدريب- صناعات غذائية- صناعة منظفات- خياطة- حلاقة نسائية- صيانة حاسب-صيانة موبايل- تصديقات كهربائية- تحليل إحصائي- تحليل مالي واتخاذ قرار استراتيجي- الطاقة البديلة- الحكم الآلي- ماركه مسجلة- تسويق - تجارة الكترونية- صناعة خبزبان- مونتاج وإقامة سوق للمنتجات الريفيه خلال الفترة الممتدة من ١ لغاية ٥ آب ٢٠٢١ حيث شمل السوق مشاركة ٤٣ مشروعاً ريفياً من ريف طرطوس وتم تقديم الإيامه المجانية لهم إضافة إلى ستاندن مجاني، كما أرسل عدد من المشاريع الصغيرة للمشاركة المجانية في المعارض التي تقيمها الهيئة في المحافظات /حماد- حصص- الإلاقية- حلب/ وإعداد برامج جدوى اقتصادية لعدد من المشاريع التنويرية، إضافة إلى القيام بعدة جولات على البلديات والشعب الحزبية في المناطق التي تضررت بالحرائق وتجهيز برامج تدريبية لتتقيده في تلك القرى كنوع من الدعم للشباب فيها في ظل هذه الظروف من قلة مواصلات وارتفاع أجور النقل.

وإضافة لبرنامج حاضنات الأعمال ويهدف البرنامج إلى تقديم خدمات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحترفة ولاسيما المشروعات الناشئة منها المتخصصة بنشاط محدد أو نشاطات متشابهة، وتعزيز مساهمتها



٧٢ ألف لتر لمدارس القنيطرة و٥٠ لتراً لكل مدفاة حكومية شهرياً

إيقاف مخصصات المولدات للجهات الإدارية ومنح نصف كمية السيارات والجرارات الزراعية

القنيطرة - خالد خالد

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر أن لجنة المحروقات الفرعية بالقنيطرة اعتمدت خطة البرنامج الشهري لتوزيع مادة المازوت خلال تشرين الثاني الجاري حيث تم تخصيص أرض المحافظة بـ٧٨ طن مازوت و٥٢ طناً بالنسبة لتجمعات أبناء القنيطرة بريف دمشق (الطلب ٤٤ ألف لتر)، و٣٩ طن بزيين على أرض المحافظة وكذلك الأمر بالنسبة لمخصصات تجمعات ريف دمشق، وأشار إلى أن اللجنة ناقشت واقع المحروقات في المحافظة وآلية توزيع الكميات الواردة إليها على الجهات العامة وقطاع الزراعة والنقل والمخازن والمحطات والمراكز بشكل يغطي كل المناطق على أرض المحافظة وفي تجمعات ريف دمشق. وأوضح صقر أن اللجنة اعتمدت آلية توزيع المحروقات حسب النسبة الحالية المقررة للدفعة الأولى والمقررة بخمسين لتراً على أرض المحافظة خلال الشهر الحالي وإنهاء التوزيع على أرض محافظة ريف دمشق وتخصيص مديرية التربية بثلاثة طلبات والإسراع في توزيع المادة على المدارس فوراً كون المحافظة باردة ما يصعب في مصلحة الطلاب. كما قررت اللجنة عدم تزويد المولدات التابعة للجهات الإدارية بمادة المازوت إلا



إلغاء موافقات الغاز للجهات العامة

أربعة مراكز محروقات إلى محطات وهذا توجه يعود إلى لجنة المحروقات ولفيت إلى توزيع مازوت التدفئة للجهات العامة ويعد ٥٠ لتراً شهرياً لكل مدفاة في الدوائر الرسمية وتخصيص مديرية التربية بثلاثة طلبات والإسراع في توزيع المادة على المدارس فوراً كون المحافظة باردة ما يصعب في مصلحة الطلاب. كما قررت اللجنة عدم تزويد المولدات التابعة للجهات الإدارية بمادة المازوت إلا

في تطوير العمل وتحديد الصلاحيات دراسة من قبل مكتب الأليات في رئاسة مجلس الوزراء وتخصيص محطة بيع دمشق، مستغنياً تجميع فرع المحروقات رغم المناشدات من الأهالي والتوصيات من مجلس المحافظة والمكتب الكثير التي أرسلتها المحافظة لوزارة النفط بهدف إعادة تفعيل فرع المحروقات، علماً أن عدد المحطات والمراكز بالمحافظة يتجاوز ٥١ عدا عن جهات القطاع العام، وهذا الرقم يوازي محطات ومراكز العاصمة دمشق.

وبين عضو المكتب أن اللجنة درست واقع الزراعة في المحافظة واستعدادها لتوزيع مادة المحروقات على الأراضي الزراعية بعد تقديم الكشوف الحسية اللازمة من مديرية الزراعة وستتم دعم السيارات التي تحمل مستلزمات الإنتاج من مصادر الإنتاج إلى أرض المحافظة والإستمرار في تزويد السيارات الزراعية والجرارات بمعدل نصف المخصصات عن طريق الجمعيات اللائحة.

وأوضح صقر أنه تمت دراسة واقع الغاز حيث بين مدير فرع غاز دمشق وريفها بأن هناك قراراً بإلغاء جمع الموافقات للجهات العامة وحصرها فقط على البطاقة الذكية وفق تعميم وزارتي، إضافة إلى الإستمرار بتخفيض مخصصات الجهات العامة الحاصلة على الموافقات اللازمة وعدم تزويدها حالياً لاتصاح الرؤية حول التوزيع من خلال البطاقة الذكية.

بذكر أن عدد البطاقات الذكية على أرض المحافظة نحو ٢٥ ألف بطاقة وعددتها بتجمعات ريف دمشق نحو ٥٠ ألف بطاقة ووفق عدد الطلبات الواردة للمحافظة من مادة المازوت وحصر التدفئة بـ٣٠ ٪ من عدد الطلبات فإن الحاجة إلى ستة أشهر لتوزيع كمية ٥٠ لتراً على العوائل بتجمعات ريف دمشق، ومطالب أبناء القنيطرة بزيادة الكميات وتفعيل عمل فرع المحروقات أسوة بباقي المحافظات، فالقنيطرة تستحق المزيد من الدعم والاهتمام؟